جلالة الملك
يوجه خطابًا الى الأمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز

لقد ألفت منا أن نتوجه اليك بالخطاب كلما رأينا أن المناسبة تكتسي صبغة أهمية قصوى أو ارتأينا أنه ستصبح في سياستنا نقط تحول بالنسبة لما كنا عليه في الماضي، وسنخاطبك شعبي العزيز بمثل الصراحة التي تعرفها فينا منذ أن كتب الله لنا أن نسير أمورك بالاستقامة والاخلاص والصدق والنزاهة التي تعرفها فيها.

واليوم قررنا أن نخاطب الشعب المغربي لنحمل اليه خبرين لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر، ذلك لأن العنصر الأول ليس إلا نقطة في بحر من العنصر الثاني.

الاستهلاك يزيد والثمن هو

يعرف الشعب المغربي أن في مثل هذه الشهور يجتمع مجلس وزاري لكي يقرر نهائيا ثمن الحبوب.

ومنذ سنوات وسنوات وثمن الحبوب مازال هو هو والحالة من جهة أخرى أن عدد المستهلكين مازال ينمو ويزيد، لذا بعدما نظرنا في الاقتصاد المغربي وفي المالية المغربية وبعدما نظرنا في المجتمع المبني عليه المغرب رأينا أنه غير لائق بالمجتمع المغربي أن يكون مجتمع استهلاك لا مجتمع انتاج.

من الاستهلاك.. إلى الانتاج

فالمغرب الذي يتحمل منذ الاستقلال أعباء كثيرة سأبينها، المغرب الذي يريد أن يكون نموذجا للدول النامية، المغرب الذي يريد أن يعطي المثال في البناء والتشييد لا يمكن له بأي وجه من الوجوه أن يبقى عائشًا في إطار استهلاك لا في إطار انتاج.

زيادة ضئيلة

لذا قررنا أن نزيد في ثمن الدقيق زيادة هي في الحقيقة ضئيلة، ولكنها في انعكاساتها الاقتصادية والمالية مهمة جدا وحتى لا أطيل سأقول إننا قررنا أن نزيد في ثمن الدقيق ثلاثة فرنكات في الكيلو من الفرينة، وهكذا سيصير ثمن الكيلو من الفرينة 67 فرنك.

فلنقارن هذا الثمن مع الثمن الموجود عند بعض الدول أوربية أو إفريقية، سنرى مثلا ان دولة كفرنسا يساوي الكيلو من الدقيق فيها 140 فرنك، وفي اسبانيا يساوي الكيلو 96 فرنك، وفي السينغال يساوي الكيلو 120 فرنك، وفي تونس يساوي الكيلو 76 فرنك، وفي الجزائر يساوي الكيلو 120 فرنك.

وأمام هذه الأرقام كلها سواء كانت أرقاما لدول إفريقية أو دول أوربية فان ثمن الدقيق في المغرب هو دون ذلك بكثير.



فلماذا زدنا في ثمن الحبوب ؟

السبب واضح، ذلك لأن تلك الزيادة التي زدناها ستتركنا نوفر قدرًا من المال لن يذهب فقط للذين يأكلون الخبز بل سيذهب الى المنتج، لأن تلك الأثمنة التي كنا نعطيها له في الماضي والتي كانت أثمنة تشجيع الفلاحين على إنتاج القمح لم تكن تصلهم، وحتى إذا وصلتهم لا يصل إليهم إلا الفتات، أما الجزء الأكبر فيذهب إلى الوسطاء.

الوسطاء كانوا يستفيدون وحدهم

لقد كان هناك وسطاء وصل عددهم الى 3200 أو 3500، وكانت هناك عدة طرق للتسويق وجمع الحبوب، كانت تجعل ذلك التشجيع الذي تقدمه الدولة وتتحمل من أجله الملايير في السنة لا يذهب الى المنتج، بل يمكن لنا أن نقول انه لا يذهب الى المستهلك بمقدار ما كان يذهب الى تلك الوسائط.

أسباب الزيادة

فلما قررنا أن نرفع ثمن الحبوب نظرنا الى المسألة بمنظار اقتصادي ومالي واجتماعي في آن واحد :

ــ أولاً فمن جهة سنرفع ثمن الحبوب حتى لا تبقى الدولة تعطي كل سنة ملايير لغير المنتجين.

ــ ثانياً قررنا أن نعيد النظر في تسويق الحبوب وأن لايبقى ذلك في يد خواص بل أن تأخذه الدولة وتسيره على أحسن ما يرام.

ــ ثالثًا أنه بهذه الكيفية سيتوفر لنا على الأقل ما بين أربعة أو خمسة ملايير ستذهب الى جهة أخرى، فلمن ستذهب هذه الملايير ؟ الملايير يجب أن تذهب الى الموظفين.

الوفاء بالوعد

وهكذا أمكن لي شعبي العزيز أن أفي بالوعد الذي نطقت به في شهر مارس الماضي بمناسبة عيد العرش حينما قلت إننا سنعيد النظر في أجور الموظفين.

نعم، كم من قائل سيقول بأي نسبة سترتفع الأجور ؟ ولماذا لم ترتفع إلا في هذه السنة ؟ أجيب على السؤال الأول بأن الأجور سترتفع في أساسها بنسبة خمسة عشر في المائة، وأجيب عن السؤال الثاني بأن المغرب حينما استرجع استقلاله كان منكباً على دراسة مشاكل من نوع آخر وعلى تحمل تضحيات كان من جملتها أنه يغفل لمدة ما عن الأجور.

وهكذا نرى أن المغرب أراد منذ الاستقلال أن يسير في طريقة الحنفية المالية حيث أنه أراد بل أخذ على نفسه أن لا يأخذ ميزانية التسيير إلا من الميزانية المغربية.

وهنا يوجد جانب ننساه، وهو أنه لمدة سنوات وسنوات أدينا ميزانيتين للتسيير، كنا ندفع للموظفين الأجانب وندفع للموظفين المغاربة الذين هم بجانب الأجانب، بل إن الأجور التي ندفعها للأجانب كانت في أغلب الأحيان مرتفعة أكثر من الأجور التي نؤديها للمغاربة وأكثر من هذا ان عدة ملايير كانت تخرج من الخزينة وتذهب بالعملة الصعبة الى البلدان الأجنبية التي ينتمي اليها أولئك الموظفون.



ميزانية التسيير كانت دائما على عاتقنا

فإذن كنا نتحمل ميزانية التسيير على عاتقنا وحدنا، وثانيًا كنا نؤدي في الحقيقة ميزانيتين للتسيير واحدة للأجانب وللأطر الأجنبية والثانية للمغاربة وللأطر المغربية التي نريد أن نستخلفها في إدارتنا عوضًا عن الأطر الأجنبية.

ثالثًا حتى في ميزانية التجهيز كنا دائما نراعي أن علينا أن لا نكدس الديون على عاتقنا أو على عاتق الأجيال الصاعدة.

فلذا كنا دائما كما تقول العامة (نخرج الوسع من الضيق) نحاول الموازنة بين وسائلنا الضئيلة وبين مطامحنا التي وإن كانت جسيمة كنا على الأقل نضعها في إطار الواقعية وفي الاطار الذي يمكن تحقيقه وإنجازه.

لذا كما قلت لكم قررْنا أن هذه الزيادة في الحبوب ستذهب من جهة للمنتجين، وتذهب للموظفين حيث سيرتفع مبلغ أجورهم الأساسية بمقدار 15 في المائة.

حقوق وواجبات للموظفين

وهنا أتوجه الى الموظفين وأقول لهم حقًا قد يمكن لكل واحد منكم أن يعتبر أنه كان مهملا أو نسيًا منسيًا أقول لكم لا، لا، لأنني أكثر من غيري أعرف الدور الذي تقومون به، وأعرف كذلك ما هي الوسائل التي لديكم للدفاع عن حقوقكم التي هي ضئيلة بالنسبة للمأجورين من القطاع الخاص وأعرف كذلك المسؤولية الملقاة على عاتقكم.

نعم هناك من يقول لماذا لم ترفع الأجور في القطاع الخاص كما سترتفع في القطاع العام ؟ ؟

أجيب : القطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام ارتفعت أجورهم بالطبع، فحتى في القطاع الخاص لم تصل بعد للمستوى الذي يمكن لنا أن نقول إن مستوى المعيشة هو مطابق للأجور حتى في القطاع الخاص ولكن إذا ما حاولنا أن ننظر الى الفرق الموجود بين معدل المرتب الذي يتقاضاه الموظفون وبين معدل المرتب الذي يتقاضاه أصحاب القطاع الخاص لا نجد فقط أن هناك فارقًا بل نجده هوة.

فلهذا أردنا قبل كل شيء أن نجعل تلك الهوة تضيق أكثر ما يمكن.

إنصاف للموظفين

وأقول لموظفي القطاع الخاص إن لديكم الوسائل أكثر من الوسطاء بين الفلاح المستهلك، كان هناك أكثر من 3500 وسيط هم الذين يستفيدون.

الآن الدولة ستتولى عملية تسويق الحبوب في الداخل التي يتوفر عليها موظفو القطاع العام. فمقابل هذا علينا أن نعامل موظفيها معاملة تضمن لهم كرامتهم وتجعلهم يلمسون ماهو العطف الذي نشملهم به وإرادتنا في أن تكون حالتهم اليوم أحسن من الأمس وحالة الغد أحسن من حالة اليوم.

وهذه مناسبة لأهيب بجميع الموظفين عسكريين كانوا أو مدنيين أن يتحلوا بالفضيلة الادارية المهنية ألا وهي فضيلة النزاهة وفضيلة الانتاج، لأن كل دولة انعدم فيها الضمير المهني وانعدمت فيها الفضيلة دولة منهارة لاشك.



الأمم لا يقتلها الجوع ولكن انعدام الضمير

إن الأمم لا يقتلها الجوع ولا يقتلها الفقر، ولكن يقتلها انعدام الضمير مهنيًا كان أو خلقيًا، ولي اليقين في أن موظفينا سيشعرون بأن هذه الخطوة ليست إلا الخطوة الأولى وأن هذه اللبنة ليست إلا اللبنة الأولى المباركة لتشييد صرح الادارة المغربية على أسس متينة تضمن للدولة النزاهة والجدية والفعالية، وتضمن للموظفين الاطمئنان على مستقبلهم وتضمن لهم العيش الرغيد والكريم.

علينا أن نراجع مقاييسنا

ولنرجع إلى ما كنا بصدده في مسألة الحبوب، لنا اليقين شعبي العزيز أن هناك إصلاحات كثيرة من شأنها أن تدخل على الدواليب الادارية والإقتصادية في هذه البلاد، إننا ورثنا عن الحماية الغث والسمين والصالح والطالح، فعلينا اليوم أن نراجع مقايسنا، بل علينا أكثر من هذا أن نعيد النظر في عدة تشريعات وفي عدة أجهزة، ذلك لأن التشريع الحقيقي هو الذي لا يرى فيه النص ولا يرى فيه الحرف، بل يرى فيه الروح وإرادة المشرع، فإذا نحن نظرنا الى نصوص تشريعية أو أجهزة اقتصادية وإدارية إذا نحن نظرنا الى حروفها نرى أن حروفها مختلفة لأنها ليست مطابقة لسنة 1971، وإذا نحن نقبنا أكثر وجدنا أن النص من حيث فلسفة القانون باطل أو الجهاز لا معنى له لأن أساسه وهو روح المشرع وهو غاية المشرع اما انعدمت لانعدام جالية كانت تحكم البلاد وإما انعدمت لعدم مطابقتها لروح العصر، وإما انعدمت لعدم موازاتها للعدد الذي تتجه إليه فاذن نرى ان هناك ثلاثة أسباب لبطلان النصوص التشريعية أو أجهزة إدارية واقتصادية.

سنتجه الى تسويق حبوبنا بالداخل

ومنذ أن أخذنا بيدنا أن ننهض بالبلاد اقتصاديا بعد أن أرسينا قواعدها سياسيًا ودبلوماسيًا وبعد أن اكتسحنا أقول اكتسحنا منصبنا في العالم رغم العراقل ورغم الصعاب وبعد أن أعطينا لبلادنا ذلك المقام المرموق المشرف المحترم أخذنا على أنفسنا أن ننهض بهذه البلاد من الناحية الاقتصادية ولا أقول الاجتماعية، لأن في النصف الثاني من القرن العشرين إضافة اجتماعية الى اقتصادية يعد من الاطناب إذ ليس هناك شؤون اجتماعية دون أن تكون اقتصادية ولا اقتصادية دون أن تكون اجتماعية، فلهذا سنكتفي في المستقبل في مخاطبتنا إياك إما بلفظ اقتصادي وإما بنعث اجتماعي، ولن نطنب بإضافة بعض الجمل الى الأخرى.

لذا اتجهنا الى الفلاحة، اتجهنا، الى السقي، اتجهنا الى التصنيع، اتجهنا الى السياحة، اتجهنا الى تكوين الأطر، اتجهنا الى تنظيم تسويق منتوجاتنا الفلاحية في الخارج، واليوم نريد ان نتجه الى تسويق حبوبنا في الداخل، ولا يمكن أن نبقى في تناقض مع أنفسنا، لا يمكن أن نبقى نعيش في تناقض ذلك أن جميع وسائل الانتاج وجميع الطاقات في يد الدولة، وأن نترك الطاقة الغذائية في يد الوسائط : الكهرباء، والماء، والنقل العمومي، وهذه هي شرايين القوة والطاقة في يد الدولة إما مباشرة أو بكيفية غير مباشرة ونترك تسويق الحبوب وترويجها تلك الحبوب التي تتراوح بين 35 مليون أو 42 مليون نتركها للخواص ولا يصل الى المنتج إلا الفتات ولا ينال المستهلك منها الا القليل.

لذا قررنا أن نتخذ عدة تدابير سيدلي بها الوزير الأول ووزيرنا في الفلاحة أمام البرلمان في جلسات عمومية، ولكن يمكنني ان أقول إننا قررنا استدعاء مناظرة للفلاحة والتجارة حتى يمكننا أن نرى مع الغرف الفلاحية ومع المختصين في وزارتنا ما هي الاصلاحات الجذرية التي يجب أن تدخل على تسويق الحبوب وبالتالي ما هي

الانعكاسات الحقيقية التي ستكون على كاهل المستهلك أو لصالح المنتج وكيفما كان الحال، وكما قلت لكم آنفًا كيفما كانت هذه الانعكاسات لن تتعدى على الأكثر ثلاثة دراهم في قنطار القمح أو درهمين في قنطار الشعير وهكذا شعبي العزيز ترى أننا ريثما يزيدنا الله من نعمه نجد ثروات فوق الثروات التي حبانا الله سبحانه وتعالى ــ بها مع ذلك نجد ونكد ونجتهد لرفع مستواك وتمكينك من أن تساير حاجيات القرن العشرين فلا يمكننا أبدًا أن نفتح معامل للدراجات النارية ومعامل للسيارات ومعامل لتركيب الراديوات والتلفزيونات ومعامل لتركيب الثلاجات ومعامل لتركيب كل ما من شأنه أن يحيط بحياة القرن العشرين دون أن نعطيك الوسائل لاقتنائها والتمتع بها وإلا سوف نعيش في اطار اقتصاد سطحي مبني هو كذلك على الاستهلاك ومبني كذلك على الاستهلاك بالأخص بواسطة الديون التي لا ترد.

الغنى هو الادخار

فلا يمكن للدولة أن تقول انها دولة غنية اذا كان الشعب يعيش في قروض مستمرة لا يمكن تسديدها والخزينة متمتعة بتسديد ديونها لأن الثروة الحقيقية هي في وسيلة بل في كيفية بل في امكانيات الادخار التي يتوفر عليها الشعب لذا نريد كلما تمكنا من ذلك ان نفتح لك وسائل الانتاج حتى تكون الوسائل وتصبح وسائل استهلاك.

أما كلما سهلنا لك وسائل الاستهلاك وبقيت في الاستهلاك بعد الاستهلاك دون تأدية دون تغطية، في دين مستمر، في قروض متتابعة ونصبح كلنا في حالة اقتصادية وخيمة.

هذه شعبي العزيز الكلمات والحقائق التي كنت أريد ان أخاطبك في شأنها ولا أريد منك شعبي العزيز أن تنظر نظرة قصيرة في رقم ثلاثة فرنك في كيلو فرينة أو ثلاثة دراهم في القنطار.

أريد منك شعبي العزيز أن تستعمل عقلك

إن تفكيرك ومستواك لا يسمح لك بأن تتوقف عند هذه المرحلة بل يحتم عليك أن تطير معي في الجو وفي المستوى الذي أريد أن تحلق فيه، وليس ذلك عليك بصعب، لأن الله سبحانه وتعالى حباك بذكاء وبثقافة فكر وببعد نظر، لا أريد شعبي العزيز أن تصغي أكثر من اللازم لأن الله خلق لنا أذنين.

فإذا كانت اليمنى تسمع الخير لابد أن تسمع اليسرى الشر، ولكن أقول لا أريد أن تصغي تمامًا الى من سيقول لك ان هذه الخطوة هي لافقارك لا لغناك، أريد منك في هذا وذاك أن لا تستفتي قلبك ولكن أن تستعمل عقلك وأن ترى أن 15 في المائة زيادة في الأجور توازي ما يقرب من عشرين مليارًا أو أكثر، وتلك العشرون مليارًا لم يأخذها 305 ألف موظف ليضعوها في جيوبهم، بل سوف يدخرونها في البنك ويروجونها ويشترون بها ويكثرون وسيحرقون بها وقودًا وسيأكلون بها خبزًا وسيشترون بها وسائل الاستهلاك ولكن في نفس الوقت انتظر منهم أن يزيدوا في الانتاج.

سياستنا متوازية

وهكذا ترون ان سياستنا كما قلت لكم سياسة متوازية أعطيناهم للزيادة في الاستهلاك واستهلاكهم هذا يخلق انتاجين انتاجًا داخليًا متزايدًا وانتاجًا اداريًا من جهتهم.



وفق الله الجميع لما فيه للخير وألهمنا سواء السبيل، وزادنا من نعمه وزادنا كذلك من ألطافه والقدرة على شكر نعمه، حتى نبقى عائشين في ظل وريف من نعماء الله وفضله سبحانه، وحتى نبقى دائمًا متكاتفين سائرين جنبًا الى جنب ويدًا في يد في طريق مجد أمتنا وسعادة شعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بفاس

الأربعاء 1 ربيع الثاني 1391 — 26 ماي 1971